



حديث صحفي

خص به جلالة الملك مراسل القناة الثانية للتلفزة الفرنسية

وخص جلالة الملك الصحفي جان ماري كفادا المبعوث الخاص للقناة الثانية للتلفزة الفرنسية بمقابلة صحفية نشرت مساء اليوم وهذا نص المقابلة :

سؤال — صاحب الجلالة، إن السؤال الأول يتعلق بالوضع في بلادكم، وما أنتم قد أقبلتم على عملية تحقيق الديمقراطية مع إجراء الانتخابات، فما هي المراحل التي أنتم مقبلون عليها في هذه العملية؟

جواب — إنني سعيد أن يكون المغرب قد بدأ هذه العملية، ولولا أحداث الصحراء وانشغالنا باسترجاعها جميعا لوضعنا المغرب في طريق الديمقراطية شكلا ودستوريا منذ مدة طويلة، إلا أننا كنا مرغمين أن نواجه مشكل الصحراء.

والآن وبما أن عملية الديمقراطية ستتخذ طريقها العادية في هذا الميدان، فسنشرع في انتخابات تهم الغرف التجارية والصناعية، والغرف الفلاحية وغرف الصناعة التقليدية، والانتخابات المتعلقة بتمثيل العمال في البرلمان، وإننا نفكر في ذلك في شهر مارس، لأن شهور يناير ويناير تتميز بسقوط الثلوج ولا يمكننا أن نحصل على النتائج بصورة عادية، ونفكر في شهر مارس لنجري انتخابات برلمانية لكي نفتتح البرلمان في شهر أبريل، كما هو منصوص عليه في الدستور.

سؤال — ما هي طبيعة مشروعكم النووي مع الحكومة الفرنسية الذي سيكون موضوع حديثكم مع الرئيس جيسكار ديستانك؟

جواب — يتجه المغرب — كما تعلمون — نحو الصناعة الفلاحية، ولكننا نعطي الأسبقية للفلاحة، لأنه للحصول على صناعة حية يجب إيجاد سوق داخلي، والسوق الداخلي هي الفلاحة وهي الزبون. ولتحقيق التنمية الفلاحية يجب ألا ننسى جانب الكهرباء، ولأن محطات الكهرباء التي نستعملها في السدود تكلفنا مصاريف باهضة، وأن قيمتها تساوي أكثر من قيمة السد نفسه، وأحيانا فإن المياه التي تستعمل في توليد الكهرباء غير صالحة للرعي.

ومن جانب آخر نشجع الصناعة، لكن الصناعة تتطلب قوة كهربائية بسعر منخفض، بينما كيلواط ساعة المنتجة في المغرب مرتفع جدا، وهذا يدخل في مصاريف الصناعة.

وثالثا لا نرى لماذا سنصبح في أعوام قادمة أول منتجي الأورانيوم بدون أن نكون من مستعملي هذه المادة.

ومن الأكيد أننا لن نتج القنبلة الذرية لأنه لا حاجة لنا إلى ذلك، وليس هناك أي سبب لذلك، لكن سيكون من العبث ألا نستفيد من مادة الأورانيوم التي توجد في احتياطي الفوسفات لمدة قرون.



وسئل جلالة الملك عما إذا كان يوافق على الزيادة في أسعار البترول رغم أن المغرب ليس عضواً في منظمة البلدان المنتجة للبترول، فقال :

إن هذه الزيادة في أسعار البترول شيء غير معقول، ذلك أن هذه الزيادة ستعكس على أسعار المواد الأخرى، وستكون لها نتائج عكسية على البلدان العربية ولو على المدى البعيد، كما أن الرفع من سعر البترول يفقر البلدان التي تزودنا بمواد التجهيز، ولا أعتقد شخصياً أن البلدان المعنية ستقرر مثل هذه الزيادة.

وجواباً على السؤال الأخير المتعلق بالديمقراطيات العربية، قال جلالة الملك :

إن هذه الديمقراطيات بدأت تستعيد أنفاسها وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وأنها بدأت تتبع النظام الرئاسي، الشيء الذي يمكن من التخطيط وتكييف الأحداث، إلا أنني قد أعيب على الديمقراطيات الخجل الذي يطبعها عند ممارستها لبعض الأمور.

الأحد 28 ذي القعدة 1396 — 21 نونبر 1976